ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضا لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: أسعار القطن تصعد وتتماسك وتقاوم العوامل المضادة

- تحليل إخباري: طلاق يلوح بالأفق بين أوروبا وأمريكا.. هل تقطف الصين الثمار؟

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

اقتصاد جنوب أفريقيا يسجل ركودا لأول مرة منذ 2009

وكالة أنباء الشرق الأوسط

سجل الاقتصاد في جنوب إفريقيا ركودا للمرة الأولى منذ عام 2009 خلال الربع الأول من العام الجاري وبعد تراجعه لربعين متتاليين.
وذكرت هيئة الإحصاءات الوطنية في جنوب إفريقيا إن الناتج الإجمالي المحلي سجل انخفاضا بنسبة 0.7% في الربع الأول من العام الجاري مقابل انكماش بنسبة 0.3% خلال الفترة من أكتوبر حتى ديسمبر عام 2016.
وكانت وكالات التصنيف الائتماني حول العالم "ستاندرد آند بورز" و"فيتش" قد أكدتا أن ديون جنوب إفريقيا تسجل أعلى مستوى غير استثماري، وأوضحتا أن حالة عدم اليقين والاضطرابات السياسية وبطء النمو الاقتصادي يشكلان خطرا على ضبط أوضاع المالية العامة.

ترافيجورا: لا أثر لأزمة الخليج على تجارة الغاز

(رويترز)

قالت شركة ترافيجورا للتجارة إن الخلاف السياسي بين الدوحة وعدد من دول الشرق الأوسط ومن بينها السعودية لم يؤثر حتى الآن على صادرات قطر من الغاز.
وقال المدير المالي لترافيجورا كريستوف سالمون لرويترز "لم تؤثر التطورات في قطر حتى الآن على أنشطتنا التجارية نهائيا. من المبكر جدا التكهن بما إذا سيكون هناك تعطل.
"بشكل عام نرى أن أي حدث جيوسياسي فرصة للتجارة وليس للتهديد."
وقطعت عدة دول في الشرق الأوسط ومن بينها السعودية ومصر والإمارات علاقاتها مع قطر يوم الاثنين بسبب ما قالت إنه دعم الأخيرة "للإرهاب"، وهو اتهام تنفيه الدوحة بشدة.
وزادت ترافيجورا تعاملاتها في الغاز الطبيعي المسال بقوة في الأعوام الماضية وهي مورد للغاز القطري لدول من بينها مصر.
وقال سالمون "سوق الغاز الطبيعي المسال متخمة... ينصب التركيز بشكل أساسي على تأمين عملاء.
نشاطنا في مصر جيد للغاية من حيث الغاز ومنتجاته. في العام الماضي كانت لنا حصة سوقية كبيرة جدا في مصر. هذه الحصة أقل هذا العام. إنه نشاط مربح لكنه لا يخلو من المخاطرة الائتمانية."
أضاف أن الشركة تنوي التفاوض بشأن الوصول إلى كميات من الغاز الطبيعي المسال من أستراليا والولايات المتحدة وإفريقيا.

إدارة معلومات الطاقة تخفض توقعاتها لأسعار النفط خلال العام المقبل

موقع أرقام

خفضت إدارة معلومات الطاقة توقعاتها لأسعار النفط خلال 2018 بينما رفعت تقديراتها بشأن الإنتاج الأمريكي من الخام في نفس العام، وفقا لتقريرها الشهري.
وذكرت الوكالة الحكومية أنها تتوقع بلوغ متوسط سعر "نايمكس" 53.61 دولار للبرميل في العام المقبل بانخفاض نسبته 2.7% من تقديراتها السابقة، بينما رفعت تقديراتها لسعر الخام في 2017 بنسبة 0.2% إلى 50.78 دولار للبرميل.
وبالنسبة لخام "برنت" القياسي، خفضت إدارة معلومات الطاقة توقعاتها بنسبة 2.6% إلى 55.61 دولار للبرميل في عام 2018 مقارنة بتقديراتها السابقة.
في غضون ذلك، رفعت إدارة معلومات الطاقة توقعاتها لإنتاج الولايات المتحدة من النفط خلال العام المقبل بنسبة 0.4% إلى 10.1 مليون برميل يوميا من التوقعات السابقة.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تقرير: المستثمرون الأجانب يضخون حوالى تريليون دولار فى الأسواق الناشئة فى 2017

(رويترز)

قال معهد التمويل الدولي في تقرير له إن التدفقات الرأسمالية من غير المقيمين إلى الأسواق الناشئة من المنتظر أن تصل إلى 970 مليار دولار هذا العام بزيادة قدرها 35 بالمئة عن 2016.
وتأتي هذه التوقعات في أعقاب أداء قوي للأسواق الناشئة في الربع الأول من العام الذي شهد أقوى تدفقات من المحافظ منذ 2014.
توقعات المعهد مرتفعة بمقدار 290 مليار دولار عن تقديراتها قبل أربعة أشهر فقط والتي صدرت بعد وقت قصير من تولي دونالد ترامب منصبه كرئيس للولايات المتحدة عندما اعتبر المعهد إجراءات حمائية أمريكية محتملة كأكبر تهديد لنمو تدفقات المحافظ إلى الأسواق الناشئة.
ويتوقع المعهد أن التدفقات الرأسمالية من غير المقيمين إلى الأسواق الناشئة سترتفع بمقدار 252 مليار دولار هذا العام عن عام 2016.
وقال المعهد إن من المتوقع أن ترتفع التدفقات الرأسمالية من غير المقيمين لتصل إلى أكثر من تريليون دولار في 2018 لتكون المرة الأولى التي تتخطى فيها ذلك المستوى منذ 2014.
وكانت التدفقات الرأسمالية من غير المقيمين قد هبطت إلى أدنى مستوى في 12 عاما في 2015.
ويتوقع المعهد أن التدفقات الرأسمالية من المقيمين إلى خارج الأسواق الناشئة ستبلغ 892 مليار دولار هذا العام بانخفاض قدره 141 مليون دولار عن عام 2016 وأنها ستواصل التراجع في 2018.
وفي العام الماضي ارتفعت التدفقات من الصين وحدها، التي تتصدر اقتصادات الأسواق الناشئة في تدفقات رؤوس الأموال المغادرة للأسواق المحلية، إلى مستوى قياسي بلغ 725 مليار دولار.

البنك الدولي يبقي توقعاته للنمو العالمي دون تغيير

صحيفة «الشرق الأوسط»

أبقى البنك الدولي توقعاته للنمو العالمي دون تغيير معولا على تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي رغم «القيود التجارية» التي تهدد بفرضها بشكل خاص الولايات المتحدة.
وقال البنك، في تقريره النصفي حول «الآفاق الاقتصادية العالمية» إنه يتوقع أن ينتعش معدل النمو الاقتصادي العالمي في 2017 إلى 2.7 في المائة، وفي 2018 إلى 2.9 في المائة، في زيادة بالنسبة إلى معدل النمو المسجل في 2016 الذي بلغ 2.4 في المائة.
وكان صندوق النقد الدولي بدأ في منتصف مارس متفائلا للغاية، إذ عمد، للمرة الأولى منذ عامين، إلى رفع توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي.
وقال رئيس البنك الدولي، جيم يونغ كيم، في بيان: «لطالما شهدنا ضعف النمو يعوق التقدُم في مكافحة الفقر، ولذا فإنه مما يبعث على التفاؤل رؤية علامات على أن الاقتصاد العالمي يسير على أرض أكثر متانة ورسوخا.»
وحول ما يخص الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توقع البنك انخفاض معدل النمو إلى 2.1 في المائة في 2017، وانتعاشه في 2018 إلى 2.9 في المائة، مشيرا إلى أن «التأثير السلبي الناجم عن خفض إنتاج البلدان الأعضاء بمنظمة أوبك على البلدان المصدرة للنفط يفوق بدرجة بسيطة تحسن الظروف في البلدان المستوردة للنفط.»
وأضاف التقرير أنه «في السعودية أكبر اقتصاد في المنطقة، يتوقع أن ينخفض معدل النمو إلى 0.6 في المائة جراء تخفيضات الإنتاج قبل أن يتعافى إلى 2 في المائة في 2018.»
وفي مصر، «من المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي في السنة المالية الحالية، قبل أن يتحسَّن باطراد في الأمد المتوسط، بفضل تنفيذ إصلاحات لمناخ أنشطة الأعمال وتحسُن قدرة الاقتصاد على المنافسة»، بحسب التقرير.
بالمقابل، حذر التقرير من أن «ثمة مخاطر كبيرة تُلقِي بظلالها» على آفاق النمو هذه، لا سيما بسبب الإجراءات الحمائية التي قد تتخذها بعض الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة.
وقال إن «القيود التجارية الجديدة قد تؤدي إلى خروج التعافي الجيد للتجارة العالمية عن مساره الحالي، ويمكن أن تُؤدِّي حالة عدم اليقين بشأن السياسات إلى إضعاف الثقة والاستثمار.»
كما حذر البنك من احتمال أن «تُؤدِّي إعادة تقييم مفاجئة من الأسواق للمخاطر المتصلة بالسياسات أو لوتيرة عودة السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة إلى طبيعتها إلى وقوع اضطرابات مالية.»
وعلى الأمد الأطول، حذر البنك الدولي من أن «استمرار ضعف معدلات نمو الإنتاجية والاستثمارات قد يؤدي إلى انحسار آفاق النمو على المدى الطويل في بلدان الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تعد من العوامل الأساسية لجهود الحد من الفقر.»

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ونقل التقرير عن رئيس البنك الدولي قوله «مع التعافي الحقيقي الذي يشهده العالم الآن - وإنْ كان هزيلا - ينبغي للبلدان أن تغتنم هذه الفرصة لإجراء إصلاحات في المؤسسات والأسواق تساعد على اجتذاب الاستثمارات الخاصة التي تكفل استدامة النمو في الأمد الطويل.»

استقرار الإنتاجية فى الولايات المتحدة خلال الربع الأول

موقع أرقام

استقرت إنتاجية العمال الأمريكيين في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام بينما ارتفعت تكاليف العمالة بأسرع وتيرة لها منذ الربع الثاني من العام الماضي.
وقالت وزارة العمل الأمريكية إن الإنتاجية لم تتغير خلال الربع الأول، حيث ظلت عند صفر في المائة، ولكنها سجلت انخفاضا بمعدل 0.6% على أساس سنوي.
وارتفع النمو في الإنتاج أو عدد السلع والخدمات التي أنتجتها الشركات، إلى 1.7% من 1%، وفي الوقت نفسه، تم تعديل عدد ساعات العمل للموظفين ليظهر ارتفاعا طفيفا بنسبة 1.7% بدلا من 1.6%.
وأظهرت البيانات أن تكاليف العمالة ارتفعت بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا، مما يشير إلى أن الشركات تواصل خفض التكاليف على الرغم من التوسع المطرد في الاقتصاد والنقص المتزايد في العمالة الماهرة.
وارتفعت تكاليف وحدة العمل بنسبة 2.2% مقارنة بالبيانات الأولية بنسبة 3%، وعلى مدى العام الماضي ارتفعت تكاليف وحدة العمل بنسبة 1.1%، وهو أقل بكثير من المعدل التاريخي البالغ 2.8% منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.
وارتفع الأجر لكل ساعة بنسبة 2.2% في الربع الأول، بينما انخفض الأجر الحقيقي بنسبة 0.9%.
وبلغ معدل الإنتاجية على أساس سنوي 1.2%، وهو أقل بكثير من متوسط 3.1% في الفترة من عام 1947 إلى 2016 أو متوسط 2.6% في الفترة من 2000 إلى 2007.

التأثير على مصر:

يجب الانتباه إلى أن الارتباط الاقتصادي والتجاري المصري الخليجي يعتبر استراتيجيا وهو ما يستدعي تطوير مفاهيم التكامل به وعدم الاكتفاء بالوضع القائم حاليا، فإقامة مناطق اقتصادية مشتركة وتوسيع نطاق اتفاقيات التبادل التجاري وإدخال قطاعات جديدة بها مثل الخدمات وإقامة صناعات مشتركة تخصص للإحلال محل الواردات في المنطقة العربية وتعتمد على الخامات والتنوع الاقتصادي المصري الخليجي سيعد أساسا اقتصاديا لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية خلال الفترة القادمة.

ونرى أنه على مصر أن تبدأ في تفعيل المعالجات الجاري تنفيذها من خلال حزم من البرامج الاقتصادية والتي تركز على ضبط الإنفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك والتركيز على قطاعات اقتصادية إنتاجية محددة وإنعاش بعض القطاعات الاقتصادية الاستثمارية المهمشة، فجميعها كفيل بتخفيض حجم العجز وستكون كفيلة أيضا بتحسين قدرة الاقتصاد.

نعيد التأكيد على أن التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي مؤخرا تشير إلى تصاعد وتيرة الضغوط على فرص نمو الاقتصاد العالمي وهو ما يستدعي تعزيزا للإجراءات المصرية الهادفة إلى نمو الاقتصاد، ويستلزم الأمر علي وجه الخصوص تنمية حجم الإنتاج الداخلي خاصة فيما يخص قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل تصاعد وتيرة الركود المتوقع في بريطانيا وتحولات تحركات التدفقات النقدية الاستثمارية عالميا إلى جانب ظهور حرب تجارية متصاعدة ما بين الولايات المتحدة والصين في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. وعلي مصر التحرك بصورة أكبر لتشجيع معدلات الاستهلاك الداخلي مع دعم تواجدها في الأسواق الإقليمية العربية والإفريقية على حد سواء لاقتناص حصص سوقية أكبر على المدى المتوسط والاستفادة من الاتفاقيات التجارية المشتركة مع تلك البلدان.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: أسعار القطن تصعد وتتماسك وتقاوم العوامل المضادة

صحيفة الشرق الأوسط

رغم الانخفاض الذي شهده سعر القطن العالمي في سوق نيويورك خلال الأيام القليلة الماضية، فإنه يبقى مرتفعاً هذه السنة حتى نهاية مايو الماضي، وبنسبة تزيد على 30 في المائة.

وكان سعر رطل الخيوط البيضاء المحلوجة ارتفع إلى 85.57 سنتاً في 15 مايو، ثم انخفض الأسبوع الماضي إلى نحو 77.33 سنتاً، وهي أسعار لم تسجل منذ يونيو عام 2014.

وفي مطلع العام، كان السعر يراوح بين 61 و63 سنتاً للرطل، بعدما كان عام 2016 شهد ارتفاعاً بنسبة 36 في المائة.

وحبس المستثمرون والمنتجون والمضاربون أنفاسهم في النصف الثاني من العام الماضي والربع الأول من العام الحالي، في موازاة تنفيذ الصين وعدها بتصريف جزء من مخزونها الضخم ... والخشية سادت بالنظر إلى إمكان تأثير ذلك على الأسعار. وباعت الصين في 2016 نحو 3 ملايين طن من مخزونها الضخم الذي كان يشكل 60 في المائة من المخزون العالمي. وأعلنت أنها ستبيع خلال 2017 نحو 3.75 مليون طن، أي بزيادة 25 في المائة مقارنة بحجم التصريف الذي نفذته العام الماضي. وشرعت منذ مارس الماضي في تنفيذ مزادات ستتوالى حتى نهاية العام. ومع ذلك تماسكت الأسعار نسبياً ثم صعدت.

ويقول محللون: إن «المصنعين الصينيين يشترون الكميات لأن حاجتهم تقدر بنحو مليوني طن سنوياً، كما أن المستثمرين العالميين يراهنون على صعود الأسعار في موازاة عودة الطلب متأثراً بنمو الاقتصاد العالمي بمعدلات أعلى من السنوات السابقة.»

ويرى المحللون أن «الصينيين باتوا صناع سوق في هذا القطاع؛ لأن المخزون الذي لديهم يسمح لهم بسيطرة نسبية على مجريات التداول والأسعار، علما بأن إجمالي المخزون العالمي يقدر الآن بنحو 10 أشهر من الاستهلاك، أي 19 إلى 20 مليون طن. ورغم المزادات الأسبوعية للبيع من مخزونها، يبقى لدى الصين حتى الآن 45 في المائة من إجمالي مخزون كل الدول التي تخزن المحلوج.»

في المقابل، يراهن مضاربون على انخفاض الأسعار هذه السنة، وحجتهم في ذلك أن «مساحات زراعية أميركية إضافية دخلت على خط الإنتاج؛ إذ تشير التوقعات إلى ارتفاع الإنتاج الأميركي بنسبة 12 في المائة بنهاية موسم القطاف المرتقب. ويذكر أن الإنتاج العالمي بلغ 24 مليون طن في 2016، وتجاوزت الهند في إنتاجها الصين منذ 2014 لتحتل المركز العالمي الأول، وتأتي الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة الثالثة، تليها باكستان ثم البرازيل.

ويشير تقرير للجنة عالمية تجمع اتحادات منتجين إلى أن «أسعار القطن تدور فيما يشبه حلقة مفرغة؛ لأن الحديث عن منتجين ومصدرين ومستهلكين في هذا القطاع لا يشبه أي حديث مماثل في قطاع آخر. فإذا كانت الهند والصين تنتجان 46 في المائة من الإجمالي العالمي، فإنهما يستهلكان 53 في المائة من ذلك الإنتاج. وإذا كانت الولايات المتحدة الأميركية في المركز الثالث من حيث الإنتاج فإنها الأولى عالميا في تصدير القطن.»

ويضيف التقرير: «كانت الصين تستورد 4 ملايين طن سنوياً، أما الآن فتستورد 4 مرات أقل لأن بعض مصانع النسيج والألبسة الصينية انتقلت إلى دول آسيوية أخرى، حيث كلفة يد العاملة منخفضة جداً، وبذلك تقدمت بنغلاديش وفيتنام إلى رأس قائمة المستوردين العالميين للقطن الخام وخيوطه.»

ويقول خبير أسواق: إن «الطلب على القطن سيبقى متماسكاً، بل قد يرتفع، على الرغم من منافسة الخيوط الصناعية المركبة مثل البوليستر؛ وذلك لأسباب عدة، أبرزها مشكلات التلوث ودرجات الحرارة، إضافة إلى الحساسية التي لدى كثيرين من الملابس المصنعة من الخيوط الصناعية المركبة كيميائياً، ولا يمكن الاستغناء عن القطن كما سبق وتوقع كثيرون، بل إن التوقعات تشير إلى أن السنوات الخمس المقبلة قد تشهد زيادة طلب الاستهلاك على عرض

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

الإنتاج». ويذكر في هذا الصدد أن «البوليستر» ومنذ ظهوره في الأسواق في ستينات القرن الماضي شكّل منافسة شرسة للقطن، ولم يرتفع الاستهلاك العالمي للقطن، بل بقي متوسط استهلاك الفرد عند 3.2 كيلوغرام سنوياً فقط.

ويطرح المتشائمون أسئلة عن استدامة زراعة القطن في مواجهة الخيوط الصناعية. ففي 20 سنة انخفض استخدام القطن في المنسوجات والألبسة من نسبة 50 في المائة إلى 25 في المائة فقط، في مقابل ارتفاع استخدام الخيوط الصناعية بنسبة 500 في المائة. ويسعى المنتجون إلى التركيز على ما بات يسمى بـ«القطن الممتاز» الذي له هوية ثقافية وتنموية، ولا يستخدم المبيدات في زراعته ولا يستنزف الموارد المائية، ولا يستغل الأطفال في تلك الزراعة.

وتعول شريحة من المزارعين والمنتجين أيضا على تحرك دولي تقوده 13 شركة عالمية كبيرة مثل «إتش آند أم» و«نايكي» و«ليفي شتروس» و«إيكيا» وغيرها... للالتزام باستخدام القطن العضوي في منتجاتها وبنسبة 100 في المائة لتشجيع التنمية المستدامة في الدول المنتجة، ومحاربة التلوث الناتج من أساليب سيئة بيئياً في الزراعة والإنتاج. وتلك الشركات الموقعة على هذا الالتزام في لندن الأسبوع الماضي تستهلك 300 ألف طن سنويا.

وتنص الوثيقة على ذلك الالتزام حتى عام 2025. وتقول: «هذا التعهد يدعم زراعة القطن العضوي، ولا سيما في الدول النامية، ويحمي البيئة. فالزراعة العضوية تخفض الانبعاثات التي تفاقم الاحتباس الحراري، وتخفض استهلاك المياه وتحافظ على التربة. وإذا كان هناك مستقبل لهذا القطاع فهو كامن في تلك التعهدات التي تعيد للخيط الأبيض بريقه ونبله.»

التأثير على مصر:

*** كانت مصر تحتل الصدارة فى إنتاج الأقطان الطويلة والفائقة الطول عالميا وكان القطن المصري من أهم الدعامات للاقتصاد القومي حينما كانت مصر تزرع 2 مليون فدان وانحسرت في السنوات الماضية إلى أقل من 10% من هذا الرقم نتيجة انخفاض الطلب العالمي على ملابس جاهزة ومفروشات مصنعة من القطن طويل التيلة مع تطوير بعض الدول من القطن لينافس القطن المصري فى الخصائص الغزلية وإنتاجية الفدان مثل البيما الأمريكاني إلى جانب تدهور شركات القطاع العام وعدم وجود قطاع خاص واستثمارات أجنبية قوية لتمتص الإنتاج المحلي من القطن إلى جانب ارتفاع تكاليف الجني والنقل والأيدي العاملة وصعوبة المنافسة مع الدعم المقدم من الصين، الهند وباكستان لصناعة الغزل والنسيج القائمة على زراعة القطن إلى جانب تراجع خصائص وجودة القطن المصري.**

*** يستلزم معالجة الوضع الحالي لسوق الأقطان في مصر العمل على حزمة متكاملة من الإجراءات على رأسها:**

- صياغة استراتيجية جديدة للتعامل مع وإدارة القطن المصري في ظل التغيرات والتحولات العالمية وفى إطار ما طرأ من تغير فى السلوك السوقي للأقطان المصرية في أسواق التصدير وما حدث من تحولات تكنولوجية في صناعة الغزل والنسيج مع اقتراح أساليب تسويقية جديدة تساهم في زيادة حجم صادراته واستعادة حصته السوقية عالميا.

- دراسة أساليب تحسين الإنتاجية الفدانية للأقطان المصرية والاستفادة من التجارب الناجحة للدول التي طورت إنتاجيتها الأمر الذي سيساعد على زيادة عائد المزارع ويدفعه إلى الزراعة فى المواعيد المناسبة وبالتالي خفض معدلات الإصابة وتقليل المخاطرة في العمليات الزراعية.

- وضع برنامج من خلال وزارة الزراعة لتحسين جوده القطن المصري طويل التيلة الذي فقدها بسبب ضعف الإرشاد الزراعي وتداخل السلالات لأن السبب الرئيسي لعدم القدرة على تسويق القطن طويل التيلة بصرف النظر عن الصناعة هي ضعف جودته.

- صياغة علاقة جديدة بين الدولة والمزارع وذلك بتقديم الدعم غير المالي، إضافة إلى تقديم العون الفني والإرشادي الخاص بهذا المحصول.

- إدخال زراعة أصناف جديدة من الأقطان طويلة التيلة قصيرة العمر عالية الإنتاجية خاصة وأن ظروف السوق الحالية أنهت التمسك بأصناف منخفضة الإنتاجية ولم تعد تحصل على التمييز السعري الذى يستحق التمسك بها، كما سيساعد زراعة أقطان قصيرة العمر زراعة محاصيل شتوية أخرى قبل زراعة القطن.

- وضع استراتيجية لتطوير المحالج والمغازل المحلية بما يتوافق والأصناف الجديدة التى سيتم إدخالها.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل إخباري : طلاق يلوح بالأفق بين أوروبا وأمريكا.. هل تقطف الصين الثمار؟

(CNN)

يبدو أن الصراع الدائر حاليا بين قادة أسواق الغرب، وخاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، قد يصب في صالح طرف واحد، الصين، ومن المتوقع أن يظهر ذلك جليات خلال الاجتماعات المقررة في بروكسل بين قادة الدول الكبرى، إذ تتباين الآراء الأوروبية مع آراء البيت الأبيض حول قضايا الدفاع والتجارة وحماية البيئة.

مستقبل الصراع والدور الصيني فيه سيظهران بشكل جلي في أعقاب القمة السنوية بين الصين والاتحاد الأوروبي، إذ من المقرر أن يلتقي رئيس الوزراء الصيني، لي كه تشيانغ، مع نظرائه في أوروبا، على أن يعقب ذلك بساعات الخطاب المتوقع للرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، الذي كان يُنتظر أن يُعلن فيه انسحاب أمريكا من معاهدة باريس لحماية البيئة.

وقالت دراسة تحليلية صادرة عن مركز "هاي فريسكونسي إيكونومكس" إن الإدارة الأمريكية لم تعد توفر للأوروبيين ما يحتاجونه على صعيد النظام الاقتصادي العالمي، أي الأمن والازدهار، ما سيسمح بظهور "محور جديد للقوة" يضم الصين وأوروبا بحال واصلت واشنطن النأي بنفسها عن تحمل دورها القيادي العالمي.

ورغم المؤشرات والفرص الواعدة لتحالف من هذا النوع، إلا أن التحديات ستكون كبيرة جدا دون شك، فهناك فوارق هائلة بين النماذج الاقتصادية الأوروبية ونظيرتها الصينية، علاوة على الاختلافات السياسية حول قضايا رئيسية، بما فيها حقوق الإنسان.

ولكن الاختلافات قد لا تكون كافية لإخفاء نقاط التقارب القائمة، فأوروبا والصين ينتابهما القلق حيال سياسات الرئيس دونالد ترامب الحمائية وكلاهما من مؤيدي التجارة الحرة والعولمة، بل إن الرئيس الصيني كان الخطيب الرئيسي في افتتاح قمة دافوس كما استضاف مؤتمرا دوليا حول خطة الصين لتعزيز التجارة العالمية.

غير أن بعض القادة في أوروبا ينتابهم القلق حيال التوسع المتسارع للتجارة الصينية ويشعرون بإمكانية سعي بكين للسيطرة على التجارة العالمية عن طريق "استعمار جديد" اقتصادي هذه المرة، وهم يصرون على القول بأن التجارة يجب أن تسير بالاتجاهين، بمعنى أن تنفتح السوق الصينية بشكل أكبر على العالم. وقد أوضح يورخي ويتكي، رئيس غرفة التجارة الأوروبية، المعادلة القائمة بالقول إنه مقابل كل خمسة قطارات محملة بالبضائع تغادر مدينة تشونغتشينغ الصينية باتجاه ألمانيا يعود واحد فقط منها محملا بالبضائع الألمانية إلى الصين.

وتشعر أوروبا بالقلق حيال أمر آخر، ويتمثل بالتوسع الصيني الكبير في شراء الشركات الأوروبية، فقد ارتفعت الاستثمارات المباشرة بواقع 77 في المائة العام الماضي لتصل إلى 35 مليار دولار، بزيادة تعادل خمسة أضعاف ما كانت عليه عام 2013، أما الاستثمارات الأوروبية في الصين فقد تراجعت للعام الخامس على التوالي سنة 2018، ولم تتجاوز ثمانية مليارات دولار.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

وفقا لتقرير لـ "سي إن إن موني" الذي نشر عبر موقع أرقام قالت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" أنه يتعين على أوروبا أن تكافح من أجل "مستقبلها ومصيرها" وذلك عقب قمة مجموعة السبع الأخيرة التي كانت تهيمن عليها الاحتكاكات مع الرئيس "ترامب" حول المناخ والتجارة والدفاع وأضافت "نحن الأوروبيون يجب أن نحدد مصيرنا بأنفسنا."

ويعد هذا التصريح أشارة على أن "ترامب" الذي يشكك في الفائدة من وراء "الحلف الأطلسي" وشجع على خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، يقود القادة السياسيين في القارة العجوز نحو التقارب من بعضهم البعض.

ولكن تختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل كبيرة حول كيفية حل المشكلات الهيكلية الذي يتعرض لها الاتحاد بسبب أزمة الديون في منطقة اليورو، في حين تتسع الانقسامات بين الدول الغنية في أوروبا الشمالية والدول الجنوبية التي تعاني من تدهور المالية العامة وارتفاع البطالة.

في يناير الماضي قال "إيمانويل ماكرون" الذي انتخب لرئاسة فرنسا في وقت سابق الشهر الماضي: إن الحقيقة هي أنه يتعين علينا أن ندرك بشكل جماعي أن اليورو غير كامل ولا يمكن أن يستمر دون إصلاحات كبيرة وأن "برلين" قد استفادت من العملة من خلال استخدامها مثل "مارك ألماني ضعيف."

ويريد "ماكرون" إنشاء "اتحاد مالي" بميزانية مشتركة لمنطقة اليورو وستستخدم هذه الميزانية لأغراض الاستثمار والمساعدة الاقتصادية الطارئة للبلدان الأعضاء وتقاوم ألمانيا التي تفتخر بأنها أقوى اقتصاد في المنطقة هذه الفكرة خوفا من استخدام مثل هذا الاتحاد لتحويل الأموال إلى البلدان الأكثر فقرا.

مع التأكيد على أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والذي سيستمر التفاوض بشأنه على مدى العامين القادمين، وأيضا المفاجآت التي قد يطلقها "ترامب" حول التجارة والمناخ والأمن يمكن أن تصرف الانتباه عن الإصلاحات في الاتحاد الأوروبي.

تؤثر هذه الخطوات والظواهر الجديدة على فرص زيادة حجم التبادل التجاري العادل عالميا وهو ما يستدعي من مصر الانتباه بشدة لما يحدث عالميا لاتخاذ خطوات جادة بشأنها، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن هناك الكثير من الإجراءات التي لازالت ترفع من كلفة المعاملات التجارية الخارجية لمصر خاصة عند التصدير من الضروري معالجتها لتحفيز معدلات نمو الصادرات مثل تسهيل إصدار التراخيص وإجراءات التخليص الجمركي والمعاملات الضريبية بالإضافة إلى تكلفة تمويل الصفقات وتقليص عدد الإجراءات والموافقات المطلوبة.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(موقع أرقام) (رويترز) (اليوم السابع)

ارتفعت الأسهم الصينية في ختام التداولات، عقب صدور بيانات حول التضخم في أسعار المنتجين والمستهلكين، وسجلت أفضل مكاسب أسبوعية منذ أبريل.

وفي نهاية الجلسة ارتفع مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.25% إلى 3158 نقطة، مسجلًا مكاسب أسبوعية بنسبة 1.7%، وهي أقوى مكاسب منذ أبريل.

وأظهرت البيانات الرسمية ارتفاع مؤشر أسعار المنتجين في الصين بنسبة 5.5% خلال مايو على أساس سنوي، مقارنة بتوقعات أشارت إلى ارتفاع قدره 5.6%، وبعد نمو قدره 6.4% خلال أبريل.

وكشفت البيانات أيضًا عن ارتفاع أسعار المستهلكين خلال نفس الفترة بنسبة 1.5% كما كان متوقعًا، وبعد نموه نسبته 1.2% في أبريل.

ويرى محللون أن التطورات السياسية حول العالم ستؤثر على السوق الصيني إيجابًا بخلاف أغلب الأسواق العالمية، مرجعين ذلك لتحلي الصين بالاستقرار والهدوء السياسي.

وارتفعت الأسهم اليابانية في ختام التداولات، مع تراجع الين مقابل الدولار وعقب تصريحات محافظ البنك المركزي بشأن التضخم، إلا أنها سجلت خسائر أسبوعية.

وفي نهاية الجلسة، تقدم مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.50% إلى 20013 نقطة، لكنه سجل خسائر أسبوعية بنسبة 0.8%، وارتفع مؤشر "توبكس" بنسبة 0.10% إلى 1591 نقطة.

وأظهرت بيانات نمو نشاط القطاع الصناعي في البلاد بنسبة 1.2% خلال أبريل مقارنة بتوقعات أشارت إلى نمو قدره 0.5% فقط، فيما ارتفع مؤشر عرض النقود "إم 2" بنسبة 3.9% خلال مايو مقارنة بتوقعات أشارت إلى ارتفاعه 4.3%.

من جانبه، قال محافظ بنك اليابان "هاروهيكو كورودا" إن بلاده هربت من السقوط في الانكماش إلا أنه ما زال أمامها الكثير لإحرازه قبل بلوغ هدفها المتمثل في رفع التضخم إلى 2%.

من ناحية أخرى، تباين أداء الأسهم الأمريكية بعد ارتفاعها خلال تداولات الجمعة، حيث قفز "داو جونز" مسجلا إغلاقا قياسيا جديدا، في حين أثر الأداء الضعيف لسهم "آبل" على مؤشر "ناسداك" الذي سجل أكبر خسائر يومية منذ 17 مايو.

وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي 89 نقطة إلى 21272 نقطة، بينما هبط "ناسداك "بحوالي 2% أو (- 114 نقطة) إلى 6208 نقاط، كما تراجع مؤشر "S&P 500" القياسي (- نقطتين) إلى 2431 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق "داو جونز" الصناعي مكاسب بنسبة 0.3%، بينما سجل "نازداك" خسائر بنسبة 1.6%، في حين سجل "S&P" الأوسع نطاقا خسائر أسبوعية بنسبة 0.3%.

وخلال التداولات، هبط سهم "آبل (AAPL.O) "بنسبة 3.8% مغلقا عند 148.9 دولار بعد تقرير أشار إلى أن النسخة المقبلة من "آيفون" سوف تضم رقائق أقل سرعة في تنزيل البيانات من الموجودة في الجوالات المنافسة.

وفي أوروبا، ارتفع مؤشر "ستوكس يوروب 600" القياسي بنسبة 0.3% أو نقطة واحدة إلى 390 نقطة، ولكن المؤشر سجل خسائر أسبوعية بنسبة 0.6%.

وارتفع مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (+ 77 نقطة) إلى 7527 نقطة، كما ارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+ 102 نقطة) إلى 12815 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "كاك "الفرنسي (+ 35 نقطة) إلى 5299 نقطة.

من ناحية أخرى، تراجعت العقود الآجلة للذهب تسليم أغسطس عند التسوية بنسبة 0.6% أو 8.10 دولار إلى 1271.40 دولار للأوقية، وسجل المعدن النفيس خسائر هذا الأسبوع بنسبة 0.7%.

وفي أسواق النفط، ارتفع "نايمكس" الأمريكي بنسبة 0.4% أو 19 سنتا ليغلق عند 45.83 دولار للبرميل وسجل خسائر هذا الأسبوع بنسبة 3.8%، كما ارتفع "برنت" القياسي بنسبة 0.6% أو 29 سنتا مغلقا عند 48.15 دولار للبرميل، وسجل خسائر أسبوعية بنسبة 3.6%.

واستوعبت الأسواق نتائج الانتخابات العامة في بريطانيا التي أسفرت عن فقدان المحافظين للأغلبية وبرلمان معلق، لتتحول الأنظار نحو اجتماع الاحتياطي الفيدرالي الأسبوع المقبل للوقوف على قراره بشأن معدل الفائدة.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

أشار تقرير صادر عن مكتب الدراسات الاستراتيجية في شركة إي.دي.إس سيكيوريتيز إلى أن سوق العمل الأميركي يشهد المزيد من التطور الإيجابي تماشياً مع قوة الاقتصاد الذي يشهد نموا ملحوظا في مختلف القطاعات منذ عامين وحتى اليوم ولفت التقرير إلى أن بيانات الوظائف الأميركية التي صدرت جاءت أقل من التوقعات وتعاملت معها الأسواق المالية بقراءة سلبية، لكن هي في الواقع إيجابية وتعكس قوة سوق العمل الأميركي.

ويتأثر الدولار بتجاذبات تقرير الوظائف وقضية جلسة المساءلة لمدير التحقيقات الفيدرالي السابق في الكونجرس الأميركي، حيث يترقب المستثمرون تداعيات ذلك على مشاريع ترامب الاقتصادية والمقترحات التي قدمها إلى الكونجرس من اقتطاع الضرائب والميزانية وغيرها. وحقق اليورو مستويات جديدة أمام الدولار الأميركي نتيجة استمرار الجو الإيجابي في منطقة اليورو التي يشهد اقتصادها تقدما ملحوظا خلال الفترة السابقة ولكن يتأثر اليورو حاليا بتضارب المواقف لدى المركزي الأوروبي الذي يشير إلى رفع توقعات النمو، ولكن في نفس الوقت ينوي اقتطاع هدف التضخم لغاية عام 2019 مما أدى إلى عدم الوضوحية لدى المستثمرين حول مستقبل السياسة النقدية للمركزي الأوروبي.

من جانبه، ربح رأس المال السوقي للبورصة المصرية نحو 7.71 مليار جنيه خلال جلسات الأسبوع المنتهي، ليغلق عند مستوى 686.339 مليار جنيه، ويرتفع إجمالي ربحها منذ بداية شهر رمضان المبارك 15.4 مليار جنيه، ليغلق عند مستوى 686.339 مليار جنيه، وسط ارتفاع جماعي لكافة المؤشرات.

وبلغ إجمالي قيمة التداول بالصفقات بالبورصة المصرية 1.8 مليار جنيه خلال جلسة تداول اليوم، ومالت تعاملات الأفراد المصريين والعرب والمؤسسات العربية للبيع، بصافي قيمة بلغت 140.2 مليون جنيه، 794 ألف جنيه، 23.6 مليون جنيه على التوالي، فيما مالت تعاملات الأفراد الأجانب والمؤسسات المصرية والأجنبية للشراء بصافي قيمة بلغت 5.9 مليون جنيه، 155.3 مليون جنيه، 3.5 مليون جنيه، على التوالي.

وارتفع مؤشر "إيجى إكس 30" بنسبة 0.37% ليغلق عند مستوى 13683 نقطة، وصعد مؤشر "إيجى إكس 50" بنسبة 0.64% ليغلق عند مستوى 2095 نقطة، وقفز مؤشر "إيجى إكس 20" بنسبة 0.25% ليغلق عند مستوى 12483 نقطة. كما ارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة "إيجى إكس 70" بنسبة 0.54% ليغلق عند مستوى 609 نقطة، وكذلك مؤشر "إيجى إكس 100" الأوسع نطاقًا بنسبة 0.46% ليغلق عند مستوى 1435 نقطة.

واستفادت البورصة المصرية من نشاط المؤسسات الأجنبية على مدار تعاملات الأسبوع مدفوعة بإعادة تكوين المحافظ والمراكز المالية في السوق مما رفع من متوسطات قيم التداولات خلال الأسبوع.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.